الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

31 أيار/مايو 2024

مذكرة معلومات أساسية

دور الحوكمة الفعالة للهيئات الإدارية في تعزيز نهج تعدد الأطراف وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1. المقدمة

بينما يجد المجتمع العالمي نفسه واقفاً عند مفترق طرق بمواجهة تحديات متعددة الأوجه تشمل الفقر وانعدام المساواة وتغير المناخ ونزاعات جمة، يسود اعتراف قوي بالحاجة إلى حوكمة منسقة وفعالة لضمان توفير النظم المتعددة الأطراف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث يدعم هذا الاعتراف تحقيقَ أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.

من هنا، يوفر الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية منبراً للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. في عام 2024، طلبت المجالس التنفيذية إجراء مناقشة حول دور الحوكمة الفعالة في تعزيز نهج تعدد الأطراف وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع التركيز على التسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. تعزيز نهج تعدد الأطراف وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الحوكمة الفعالة

منذ إنشاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بموجب قرار الجمعية العامة 162/48 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1993 المتعلق باتخاذ تدابير إضافية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وما تلا ذلك من إضافة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة -للمرأة، قدم كل مجلس تنفيذي دعماً حكومياً دولياً وقام بالإشراف على أنشطة الكيانات المعنية.

إنّ الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالهيئات الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، أي المجالس التنفيذية، محددة بوضوح على أنّها «مسؤولة عن تقديم الدعم الحكومي الدولي لأنشطة كل صندوق أو برنامج والإشراف عليها، وفقاً لتوجيهات السياسة العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بحسب مسؤولية كل منها على النحو المبين في الميثاق»، بما في ذلك «تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة وتولي التنسيق والتوجيهات الواردة من المجلس» (162/48/A/RES).[1] وبالتالي، فإنها تؤدي دوراً أساسياً في دعم تفعيل الاتفاقات المتعددة الأطراف وتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

في هذا الإطار، يؤدي التوجه الاستراتيجي للمجالس التنفيذية والرقابة والمساءلة التي تضطلع بها دوراً حاسماً في ضمان قدرة هذه المنظمات على تنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة أكبر وتحقيق نتائج على نطاق المنظومة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتقوم المجالس التنفيذية بما يلي تحديداً:

- *توفير منبر بالغ الأهمية لصنع القرارات* بين الدول الأعضاء، وتسهيل الحوار البنّاء والتفاوض والتوفيق بينها، بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات قائمة على التوافق؛

[1] قرار الجمعية العامة 162/48 (1993): تدابير إضافية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، الفقرتان 21، 22 (أ) (162/48/A/RES).

- *توفير التوجيه الاستراتيجي* من خلال وضع الأولويات وتحديد الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تساهم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- *تعزيز الشفافية والمساءلة*، وتعزيز مصداقية وشرعية المؤسسات متعددة الأطراف تجاه أصحاب المصلحة؛
- *الإشراف على تنفيذ أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية*، ومراجعة تقارير الأداء، وتقييم أثر التدخلات، ومساءلة كيانات الأمم المتحدة عن استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛
- *تمكين التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية*، بما يعزز أوجه التآزر، وتيسير الحوار، وتبادل المعلومات، والتخطيط المشترك بين مختلف أجزاء المنظومة، وتعزيز الاتساق والتكامل في البرمجة الإنمائية؛
- *دعم الابتكار حسب الاقتضاء*، وتشجيع اعتماد نهج مبتكرة، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، واستكشاف الاتجاهات الناشئة لمواجهة التحديات الإنمائية المعقدة بمزيد من الفعالية.

ونظراً للدور الأساسي الذي تضطلع به المجالس التنفيذية في ضمان قدرة كيانات الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها وتحقيق أهدافها بشكل جماعي كجزء من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فمن الضروري ضمان بقاء هذه المجالس ذات صلة وضمان ملائمتها للغرض.

في قرار الجمعية العامة 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والمتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شددت الدول الأعضاء على «الحاجة إلى تعزيز الاتساق والكفاءة على نطاق المنظومة، مع الحد من الازدواجية وبناء التآزر بين الهيئات الإدارية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية»، داعيةً: (أ) المكاتب المعنية إلى المبادرة بإجراء مناقشات بشأن تحسين أساليب عمل الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية بحيث توفر منبراً لتبادل الآراء بشأن القضايا ذات التأثير الشامل على عدة قطاعات؛ (ب) الدول الأعضاء إلى إجراء مناقشات بشأن أساليب عمل الهيئات الإدارية المعنية من أجل تحسين كفاءة وشفافية وجودة الدورات الرسمية، وضمان متابعة أكثر انتظاماً من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للقضايا التي تثيرها هيئاتها الإدارية، وضمان متابعة تنفيذ هذا القرار في الوقت المناسب؛ (ج) كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اعتماد قواعد واضحة والالتزام بها، بما في ذلك ما يتعلق بنشر جميع الوثائق ومشاريع القرارات، بما يتيح وقتاً كافياً للتشاور المسبق مع الدول الأعضاء في عمليات صنع القرار.

في أيار/ مايو 2018، حثّت الجمعية العامة في قرارها 279/72 بشأن إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية «الدول الأعضاء على مواصلة إجراء تغييرات عملية لمواصلة تعزيز أساليب عمل مجالس الإدارة، وذلك بهدف زيادة كفاءة وشفافية وجودة هياكل الإدارة، بما في ذلك من خلال اتخاذ قرارات بشأن سبل تحسين مهام الاجتماع المشترك لمجالس الإدارة».

واستجابة لهذه الطلبات، اعتمدت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (في القرار 22/2018)، واليونيسيف (في القرار 4/2018)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (في القرار 7/2018)، وبرنامج الأغذية العالمي (في القرار 29/2.EB/2018) قرارات في الدورات العادية الثانية لعام 2018 للاستفادة من المناقشات التي بدأت في عام 2017 بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية وطلبت إلى مكاتب المجالس التنفيذية «إطلاق عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء بهدف دراسة كفاءة ونوعية دوراتها الحالية، وكذلك مهام الاجتماع المشترك للمجالس».

وقد قدم هذا التمرين توصيات بشأن أساليب عمل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، وأساليب عمل الهيئات الإدارية المعنية، وكذلك بشأن القواعد والوثائق وعمليات صنع القرار في المجالس التنفيذية.

في هذا السياق، أشار تقرير الأمين العام لعام 2019 المتعلّق بتنفيذ قرار استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات 243/71 (A/74/73-E/2019/4) إلى أنّ «دور المجالس التنفيذية للوكالات والصناديق والبرامج لا يزال، أكثر من أي وقت مضى، عنصراً حاسماً في إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. فالهيئات الإدارية تمتلك المفتاح لتسريع الجهود المبذولة لدعم خطة عام 2030 وإطلاق العنان لتحويل الوكالات والصناديق والبرامج نحو استجابة متكاملة وفعالة وذات كفاءة على مستوى المنظومة بأكملها».[2] كما تناول التقرير تعزيز التوجيه التنفيذي والرقابة على الوكالات والصناديق والبرامج، مؤكداً على الجهود الجارية «لمواصلة تحسين أساليب عمل مجالس الإدارة واجتماعاتها المشتركة لتعزيز الاتساق والكفاءة على نطاق المنظومة، والحد من الازدواجية وبناء التآزر بين مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية».[3]

أيضاً، دفعت جائحة كوفيد-19 وحاجة المجالس التنفيذية ذات الصلة لتبني الرشاقة والمرونة في طرائق عملها إلى اعتماد تغييرات في طريقة تنظيم الاجتماعات، وهي تغييرات تم الإبقاء عليها اليوم وأصبحت دائمة. وتشمل الأمثلة على هذه التغييرات نقل جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية إلى صيغ افتراضية، وذلك باستخدام منصات عقد المؤتمرات عبر الفيديو؛ ورقمنة الوثائق التي لم تعد توزع في شكل ورقي؛ وإجراء مفاوضات افتراضية قبل انعقاد الجلسات لاتخاذ القرارات.

في السنوات الأخيرة، اتخذت المجالس التنفيذية عدة قرارات للمضي في تعزيز أداء مجالس الإدارة، حيث عمدت تحديداً إلى توسيع الدور الذي تؤديه في تعزيز الشفافية والمساءلة:

[2] A/74/73-E/2019/4، تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلّق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والمتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، 2019، الفقرة 191:

[3] المرجع نفسه، الفقرة 195.

- وطلبت المجالس التنفيذية في قراراتها 15/2022 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) و15/2022 (اليونيسيف) و5/2022 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن تتلقى على مدار العام إحاطات مغلقة ومنتظمة وفي وقتها من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لليونيسيف، وخدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بشأن تنبيهات محتملة ونتائج مراجعة الحسابات وحالة التحقيقات؛ وتقييمات شاملة بشأن استقلالية كل مكتب. نتيجة لذلك، يتلقى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي منذ عام 2017 إحاطات مغلقة منتظمة حول المراجعة الداخلية والتحقيقات.
- وفي القرارات 22/2022 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) و21/2022 (اليونيسيف) و8/2022 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، طلبت المجالس إلى المنظمات أن تدرج في تقاريرها السنوية المرفوعة إلى المجلس التنفيذي ملخصاً موجزاً مقتضباً خاصاً بكل وكالة عن مهام المراقبة التي تشمل مراجعة الحسابات والتحقيق والأخلاقيات والتقييم وحماية المبلغين عن المخالفات؛ وطلبت كذلك إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن تدرج في الملخصات التنفيذية لتقاريرها التي تقدمها إلى المجلس التنفيذي التنبيهات المحتملة والمخاطر الناشئة ومسائل الرقابة الداخلية ونتائج التدقيق ووضع التحقيقات، وذلك حسب الاقتضاء وبما يسمح للمجلس التنفيذي بإيلاء اهتمام خاص بها. ويتلقى في هذا السياق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي تقارير سنوية من المفتش العام بشأن المراجعة الداخلية والتحقيقات (منذ عام 2017)، والأخلاقيات (منذ عام 2017)، وأمين المظالم (منذ عام 2016)، والتقييم (منذ عام 2005)، فضلاً عن بيان عن الرقابة الداخلية إضافةً إلى الحسابات السنوية الخاضعة للمراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (منذ عام 2012)، واستعراض إداري كامل للمخاطر الهامة وقضايا الرقابة (منذ عام 2020).
- طلبت المجالس التنفيذية في القرارات 7/2023 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) و13/2023 (اليونيسيف) و5/2023 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسيف، [4] واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن ترفع تقاريرها السنوية واعتباراتها الرئيسية إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية. كما يتلقى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي منذ عام 2009 تقريراً سنوياً من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

في منتصف عام 2022، وافق مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إجراء تقييم لأُطُر الحوكمة والعمليات المعتمدة في البرنامج بهدف تحديد الفرص السانحة لإيجاد طرق عملية لتحسين كفاءة الحوكمة وفعاليتها. وقد حدّد الاستعراض الذي أجراه خبير استشاري مستقل في عام 2023 فرص التحسين بحيث يتمكن المجلس من تقديم أفضل مشورة ودعم استراتيجيَّين ممكنَين لبرنامج الأغذية العالمي. فتم إنشاء مجموعة عمل في عام 2023 للنظر في توصيات الخبير الاستشاري المستقل، وكذلك في توصيات لمبادرات أخرى في مجال الحوكمة، ولوضع خطة تنفيذ للتوصيات المختارة ليمضي بها المجلس قدماً.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2023، وبناءً على طلب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ركز تقييم أجرته وحدة التفتيش المشتركة[5] حول مهام الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية الثلاثة على تقديم توصيات لتحسين الكفاءة والشفافية والجودة في هياكل الحوكمة. وقد أبرز الاستعراض فرص التحسين في المجالات الرئيسية للحوكمة، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات والهياكل والعمليات والأنظمة.

وتوفر هذه الاستعراضات والقرارات الأخيرة مدخلات لإمعان التفكير في كيفية زيادة تعزيز المجالس التنفيذية من أجل تحسين أداء أدوارها في الحوكمة والرقابة وتوجيه الكيانات الفردية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمزيد من الفعالية نحو تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. تطلعاً إلى حوكمة ملائمة للمستقبل لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مع تبقي أقل من ست سنوات حتى عام 2030، ومع وجود نسبة 12 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح حالياً،[6] يمثل تناول مستقبل نهج تعدد الأطراف والتعاون الإنمائي أولوية رئيسية للدول الأعضاء في إطار تسريع تنفيذ خطة التنمية العالمية.

اتفقت الدول الأعضاء في إعلانها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة[7] على أنه «ما من منظمة عالمية أخرى تتمتع بالشرعية والسلطة التنظيمية والأثر المعياري الذي تتمتع به الأمم المتحدة.... فالتحديات التي نواجهها مترابطة ولا يمكن معالجتها إلا من خلال تنشيط نهج تعدد الأطراف.»[8] وتعهدت الدول الأعضاء بـ «العمل مع الشركاء لتعزيز التنسيق والحوكمة العالمية من أجل المستقبل المشترك للأجيال الحالية والقادمة».[9]

ولذلك، طلبت الدول الأعضاء من الأمين العام أن يقدم توصيات للنهوض «بخطتنا المشتركة والاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية». وكان الأمين العام قد قدم تقريره بعنوان *خطتنا المشتركة*[10] في عام 2021، مشيراً إلى أننا أمام منعطف تاريخي مع «تحديات لا يمكن مواجهتها إلا باستجابة مترابطة بنفس القدر، وذلك من خلال تنشيط نهج تعدد الأطراف ووضع الأمم

---

[4] «بالإضافة إلى إتاحة تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات السنوي للمجلس التنفيذي منذ إنشائها، أصبح معمولاً به منذ عام 2018 أن يلقي رئيس هذه اللجنة ببيان حول الاعتبارات الرئيسية الواردة في التقرير السنوي، وذلك خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي.

[5] 7/2023/JIU/REP - استعراض الحوكمة والرقابة الذي أجرته المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[6] تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023: طبعة خاصة: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب

[7] إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

[8] المرجع نفسه.

[9] المرجع نفسه.

[10] خطتنا المشتركة - تقرير الأمين العام، 2021.

المتحدة في قلب جهودنا».11 وشدّد التقرير على أنّ *خطتنا المشتركة* هي بالنهاية خطة عمل مصمّمة لتسريع تنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء نظام أكثر متانة للحوكمة العالمية، مع نظام متعدد الأطراف شامل ومترابط وفعال يرتكز على الأمم المتحدة.

كما هو مبين في تقرير الأمين العام بعنوان *خطتنا المشتركة*، عيّن الأمين العام في عام 2022 مجلساً استشارياً رفيع المستوى بشأن تعدد الأطراف الفعال من أجل تحديد توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ تدعم حدوث تحوّل جذري في التعاون الدولي من أجل التغلّب على التحديات المشتركة والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.[12]

تقرير المجلس الاستشاري رفيع المستوى «اختراق لصالح الناس والكوكب: الحوكمة العالمية الفعالة والشاملة للجميع» (2023)، والذي تم تطويره من خلال المشاركة العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين، هو تقرير يدعو إلى ستة تحوّلات مفضية إلى تحوّل[13] لتعزيز نهج تعدد الأطراف بفعالية وكفاءة أكبر بغية توطيد التعاون الدولي ودعم تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أشار الأمين العام في تقرير *خطتنا المشتركة* إلى أنه «بمجرد أن يقدم المجلس الاستشاري تقريره عن النتائج التي توصل إليها، سيكون من المهم عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على مستوى رفيع يضمّ أصحاب مصلحة متعددين من أجل طرح أفكار لترتيبات الحوكمة في المجالات التي تثير القلق الدولي والمذكورة في هذا التقرير، وربما في مجالات أخرى تكون ترتيبات الحوكمة فيها وليدة أو بحاجة إلى تحديث».[14]

وفي القرار 307/76 الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2022 (307/76/A/RES)، قررت الدول الأعضاء أنّ مؤتمر القمة المعني بالمستقبل «يضطلع بدور هام في ترسيخ ميثاق الأمم المتحدة، وتنشيط نهج تعدد الأطراف، والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة، والاتفاق على حلول ملموسة لمواجهة التحديات واستعادة الثقة بين الدول الأعضاء» في إطار «حلول متعددة الأطراف من أجل غدٍ أفضل».[15]

وستكون إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل *ميثاقاً من أجل المستقبل* يجسد الالتزامات المتعلقة باتخاذ إجراءات متعددة الأطراف وأكثر فعالية من جهة وبتنشيط الإطار المؤسسي العالمي من جهة أخرى، بما يضمن أن يكون أكثر شمولاً وترابطاً وفعالية في تنفيذ خطة عام 2030. وقد اتفقت الدول الأعضاء على نطاق الميثاق، الذي سيشمل من بين جملة أمور أخرى «الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع أينما كان، ومكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وضمان الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية وتهيئة الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطرد، والرخاء المشترك والعمل اللائق للجميع، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية؛ فضلاً عن مراعاة إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وذلك في الفصول ذات الصلة.»[16]

وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل معلماً رئيسياً لخلق الزخم السياسي اللازم بُغية تعزيز الحوكمة العالمية والالتزام بمواصلة ترسيخ نهج تعدد الأطراف وتكييفه مع الواقع السياسي والاقتصادي الحالي، وبالتالي تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. الخلاصة

إنّ أداء الهيئات الإدارية وظائفها بصورة فعالة واضطلاعها بدورها القيادي بشكل فعال يوفر إسهامات هامة في تعزيز نهج تعدد الأطراف وتفعيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويُعتبر مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بمثابة فرصة لا تُسنح سوى مرة واحدة في كل جيل لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى مواجهة التحديات الحرجة، وإعادة التأكيد على الالتزامات القائمة والمضي قدماً نحو نظام معزَّز ومتعدد الأطراف يكون في وضع أفضل لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتأثير بشكل إيجابي على الأجيال الحالية والمقبلة.

ومع سرعة اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وتزامناً مع العديد من عمليات التفاوض الموازية الجارية بين الدول الأعضاء، فإنّ تركيز الاجتماع المشترك لمجالس الإدارة يأتي في الوقت المناسب، علماً أنه اجتماع وثيق الصلة وسيقدم تأملات مهمة حول كيفية مواصلة تعزيز دور هيئات الإدارة والحوكمة في تعزيز نهج تعدد الأطراف وفعالية منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة إرشادية للمناقشة في الاجتماع المشترك لمجالس الإدارة

1. ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لمواصلة تعزيز نهج تعدد الأطراف وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

---

[11] المرجع نفسه.

[12] اختراق لصالح الناس والكوكب (highleveladvisoryboard.org)

[13] إعادة بناء الثقة في نهج تعدد الأطراف - تحسين الشرعية والفعالية من خلال الإدماج والمساءلة؛ الكوكب والناس - استعادة التوازن مع الطبيعة وتوفير الطاقة النظيفة للجميع؛ التمويل العالمي - ضمان التمويل المستدام الذي يخدم الجميع؛ الحوكمة الرقمية والبيانات - دعم التحول الرقمي العادل الذي يطلق العنان لقيمة البيانات ويحمي من الأضرار الرقمية؛ السلام والوقاية - تمكين ترتيبات الأمن الجماعي العادلة والفعالة؛ العمل الاستباقي - تعزيز الحوكمة للمخاطر الحالية والناشئة عبر الوطنية.

[14] خطتنا المشتركة - تقرير الأمين العام، ص. 66.

[15] طرائق عمل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل (307/76/A/RES).

[16] نطاق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل (109.A/77/L).

2. كيف يمكن لنتائج التقييمات التي تشمل استعراض الحوكمة والرقابة لوحدة التفتيش المشتركة التابع للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتقييم الاستشاري المستقل لأطر وعمليات الحوكمة في برنامج الأغذية العالمي أن تثري جهودَ الحوار الرامية إلى تعزيز دور المجالس التنفيذية؟

3. كيف يمكن لعمل المجالس التنفيذية وسائر الهيئات الإدارية أن يغذي بفعالية أكبر العمليات الحكومية الدولية الرئيسية مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل؟

4. كيف يمكن إيصال بشكل أوضح للجمهور الأوسع الدور الأساسي الذي تضطلع به المجالس التنفيذية في النهوض بنهج تعدد الأطراف وتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟